قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٧ لسنة ٢٠١٦

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢١

بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة أسبانيا

بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ بشأن التعاون المالى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

ووفــق على الخطــابات المتبــادلة الموقعــة فى القــاهرة بتــاريخ ٢٠١٦/٧/٢١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة أسبانيا بشأن تعـديل مذكـرة التفـاهم الموقعـة فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ بشأن التعاون المالى، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٤٣٨هـ

(الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ٢٠١٦م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢ يناير سنة ٢٠١٧ م) .

خطابات متبادلة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة مملكة أسبانيا

بشأن تعديل مذكرة التفاهم

الموقعة فى

٥ فبراير ٢٠٠٨

معالى الوزيرة .

أود الإشارة إلى مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالى بين مصر وأسبانيا بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون يورو . والموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة أسبانيا فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ وكذا الخطابات المتبادلة الموقعة فى ٢٠١٣/٤/٢٣ لتمديد العمل بمذكرة التفاهم المذكورة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

وفقًا لخطاب حكومة مملكة أسبانيا المؤرخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ والذى تقترح فيه مد تاريخ صلاحية مذكرة التفاهم المذكورة أعلاه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنفس الشروط المالية المذكورة بالخطاب المتبادل الموقع فى ٢٠١٣

وقد اتفق الطرفان على إجراء بعض التعديلات على المذكرة سالفة الذكر كما يلى :

زيادة المبالغ الخاصة بمذكرة التفاهم المذكورة عاليه حيث إن المبلغ المتبقى من المذكرة والخاص بالتسهيلات النمطية الميسرة للمشروعات الكبيرة الواردة بالفقرة الفرعية (١) من المادة الأولى الواردة بالبند (١/١) والذى يبلغ ١٧٥,٨ مليون يورو سيتم زيادته ليصبح ٣٠٠ مليون يورو .

صندوق تدويل الشركات FIEM متاح لدعم المشروعات التجارية ذات الجدوى والاهتمام المشترك وفقًا لشروط منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . لذا فإن المساعدات المالية المقدمة فى إطار مذكرة التفاهم تتضمن إمكانية تمويل مشروعات أخرى بموجب الشروط التجارية لصندوق تدويل الشركات .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ بمجرد الانتهاء من الإجراءات القانونية المصرية اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

السفير الإسبانى

ارتيرو افلو

السيد/ السفير ،

أود أن أؤكد لكم استلامى كتابكم المؤرخ ٢٠١٦/٧/١٩ والذى نصه كما يلى :

معالى الوزيرة .

أود الإشارة إلى مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالى بين مصر وأسبانيا بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون يورو . والموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة أسبانيا فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ وكذا الخطابات المتبادلة الموقعة فى ٢٠١٣/٤/٢٣ لتمديد العمل بمذكرة التفاهم المذكورة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

وفقًا لخطاب حكومة مملكة أسبانيا المؤرخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ والذى تقترح فيه مد تاريخ صلاحية مذكرة التفاهم المذكورة أعلاه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنفس الشروط المالية المذكورة بالخطاب المتبادل الموقع فى ٢٠١٣

وقد اتفق الطرفان على إجراء بعض التعديلات على المذكرة سالفة الذكر كما يلى :

زيادة المبالغ الخاصة بمذكرة التفاهم المذكورة عاليه حيث إن المبلغ المتبقى من المذكرة والخاص بالتسهيلات النمطية الميسرة للمشروعات الكبيرة الواردة بالفقرة الفرعية (١) من المادة الأولى الواردة بالبند (١/١) والذى يبلغ ١٧٥,٨ مليون يورو سيتم زيادته ليصبح ٣٠٠ مليون يورو .

صندوق تدويل الشركات FIEM متاح لدعم المشروعات التجارية ذات الجدوى والاهتمام المشترك وفقًا لشروط منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . لذا فإن المساعدات المالية المقدمة فى إطار مذكرة التفاهم تتضمن إمكانية تمويل مشروعات أخرى بموجب الشروط التجارية لصندوق تدويل الشركات .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ بمجرد الانتهاء من الإجراءات القانونية المصرية اللازمة فى هذا الشأن .

وفى هذا الخصوص ، أتشرف بإحاطة معاليكم بأن الحكومة المصرية توافق على اقتراح الحكومة الأسبانية بمد المذكرة المذكورة .

وزيرة التعاون الدولى

أ.د./ سحر نصر